

ذكر الدليل على سنية الدخول

على ولاة أمر المسلمين

اعْلَمَ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ الدُّخُولَ عَلَى الحُكَّامِ لِيُوجِبَ اللهُ تَعَالَى بِقَضْدِ نُضْرَتِهِمْ وَتَوْقِيرِهِمْ وَتَذْكِيرِهِمْ بِأَمْرِ اللهِ تَعَالَى - كَمَا دَلَّتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ وَالْأَثَارُ السَّلَفِيَّةُ - مِنْ خِصَالِ الْبِرِّ، يُوجِرُ عَلَيْهَا الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، وَيُمْتَدِّحُ بِفِعْلِهَا شَرْعاً لِمَا لَهَا مِنْ مَضْلَحَةٍ عَظِيمَةٍ لِلرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ.

لَأَنَّ الْأَضْلَ فِي الدُّخُولِ عَلَى الحُكَّامِ الْجَوَازِ، فَإِذَا افْتَرَنَ بِالدُّخُولِ أَمْرٌ يُحْمَدُ شَرْعاً مِنْ نُضْحِهِمْ أَوْ خَضِّهِمْ عَلَى الْخَيْرِ أَوْ تَذْكِيرِهِمْ بِاللَّهِ تَعَالَى، كَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ مُسْتَحَبّاً أَوْ وَاجِباً لِأَنَّهُ وَفَّقَ الشَّرْعَ الْمُطَهَّرَ.

وَإِذَا افْتَرَنَ بِالدُّخُولِ عَلَى الحُكَّامِ أَمْرٌ مَذْمُومٌ شَرْعاً مِنَ الْكَيْدِ عَلَيْهِمْ أَوْ عَشِيهِمْ أَوْ الْمَكْرِ بِهِمْ أَوْ النِّقَاقِ عِنْدَهُمْ لِأَهْلِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا أَوْ إِيقَاعِ الْفِتْنَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ مَنَهياً عَنْهُ شَرْعاً، لَا لِذَاتِهِ، بَلْ لِمَا افْتَرَنَ بِهِ مِنَ الْأَمْرِ الْمَذْمُومِ شَرْعاً.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

١ - عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «خُمْسٌ، مَنْ فَعَلَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ كَانَ ضَامِناً عَلَى اللهِ: مَنْ عَادَ مَرِيضاً، أَوْ خَرَجَ فِي جَنَازَةٍ، أَوْ خَرَجَ غَازِياً، أَوْ دَخَلَ عَلَى إِمَامِهِ يُرِيدُ تَعْزِيرَهُ وَتَوْقِيرَهُ، أَوْ قَعَدَ

في بيته فسلم منه الناس^(١).

ويعزّره: أي يوقّره ويعظمه ويعينه وينصره ويؤيده، وفي التنزيل:
﴿قَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ أُولَٰئِكَ

(١) حديث حسن.

أخرجه أحمد في «المسند» (ج ٥ ص ٢٤١): ط. المكتب الإسلامي، بيروت.
وابن زنجويه في «الأموال» (ج ١ ص ٦٨)، ط. مركز الملك فيصل للبحوث،
الرياض، ط. الأولى. والبزار في «المسند» (ج ٢ ص ٢٥٧)، ط. مكتبة
العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط. الأولى. والطبراني في «المعجم الكبير»
(ج ٢٠ ص ٣٧)، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الثانية. وابن أبي عاصم
في «السنة» (ج ٢ ص ٤٧٦)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية. من
طريق ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن علي بن رباح عن عبد الله بن عمرو
عن معاذ به. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٢ ص ٢٩٩)، ط. دار
الكتاب العربي، بيروت، ط. الثالثة: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه ابن
لهيعة وفيه كلام وبقية رجاله ثقات. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»
(ج ٢٠ ص ٣٧)، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الثانية. والحاكم في
«المستدرک» (ج ٢ ص ٩٠)، ط. دار المعرفة، بيروت. وابن أبي عاصم في
«السنة» (ج ٢ ص ٤٧٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية. من
طريق عبد الله بن صالح عن ليث بن سعد عن حارث بن يعقوب عن قيس بن
رافع عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو عن معاذ به. قال
الألباني في «ظلال الجنة» (ص ٤٧٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت:
ورجاله موثقون على ضعف في عبد الله بن صالح وهو كاتب الليث، ولكنه
قد توبع. وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (ج ٩ ص ١٦٦)، ط. دار
المعرفة، بيروت. والحاكم في «المستدرک» (ج ١ ص ٢١٢)، ط. دار
المعرفة، بيروت. من طريق يحيى بن بكير ثنا الليث بن سعد به. قال
الحاكم: رواه مصريون ثقات. وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (ص ٣٨٤)،
الموارد، ط. دار الكتب العلمية، بيروت. من طريق عبد الله بن الحكم
حدثنا الليث به. والحديث صححه الشيخ الألباني في «ظلال الجنة»
(ص ٤٧٦)، ط. دار المكتب الإسلامي، بيروت.

هُمْ الْمُفْلِحُونَ». فالتعزيرُ: التوقيرُ والتعظيمُ والمناصرةُ^(١).

فدَلَّ الحديثُ على أَنَّ الدُّخُولَ على الإمامِ بقصدِ نصرتهِ وتَعْظِيمِهِ وتَبَجِيلِهِ من خِصَالِ البرِّ، يُؤَجِرُ عليها المُسلمُ.

٢ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: (لَمَّا خَرَجَ أَبُو ذَرٍّ إِلَى الرَّبَذَةِ لَقِيَهُ رَكْبٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَقَالُوا: يَا أَبَا ذَرٍّ! قَدْ بَلَّغْنَا الَّذِي صُنِعَ بِكَ فَأَعْقِدْ لِيَوَاءَ يَأْتِيكَ رِجَالٌ مَا شِئْتَ، قَالَ: مَهَلًا يَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَعَزُّوهُ مَنِ التَّمَسَّ ذُلَّهُ تَغَرَّ نَفَرَةٌ فِي الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ»^(٢).

٣ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَهَانَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

(١) انظر: «مختار الصحاح» للرازي (ص ١٨٠) ط. مكتبة لبنان، بيروت. و«المصباح المنير» للفيومي (ج ٢ ص ٤٠٦)، ط. المكتبة العلمية، بيروت. و«المعجم الوسيط» (ص ٥٩٨)، ط. دار الدعوة، ترقية. و«البيان» للشيخ صالح الفوزان (ص ٢٤٢)، ط. دار ابن الجوزي، الدمام، ط. الأولى.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (ج ٢ ص ٤٩٩)، ط. المكتب الإسلامي بيروت، ط. الثانية. من طريق أبي توبة ثنا محمد بن مهاجر عن ابن جلس عن معاوية به. قلت: وهذا سنده صحيح، وقد صححه الشيخ الألباني في «ظلال الجنة»، (ص ٤٩٩)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

(٣) حديث حسن.

أخرجه الترمذي في «سننه» (ج ٤ ص ٥٠٢) مصطفى البابي، مصر، ط. الثانية. والمزي في «تهذيب الكمال» (ج ٧ ص ٣٩٩)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية. من طريق حميد بن مهران عن سعد بن أوس عن زياد =

وَمَنْ تَأَمَّلَ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلِمَ أَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا
 أَمَرَ بِتَوْقِيرِ الْوَلَاةِ وَتَغْزِيرِهِمْ وَنَهَى عَنْ سَبِّهِمْ وَانْتِقَاصِهِمْ لِحِكْمَةٍ عَظِيمَةٍ
 وَمَصْلَحَةٍ كُبْرَى. أَشَارَ إِلَى طَرَفٍ مِنْهَا الْإِمَامُ الْقَرَّافِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ:
 (قَاعِدَةٌ: صَبَّطَ الْمَصَالِحَ الْعَامَّةَ وَاجِبًا، وَلَا يَنْضَبُطُ إِلَّا بِعَظْمَةِ الْأَيْمَةِ فِي
 نَفْسِ الرَّعِيَةِ وَمَتَى اخْتَلَفَتْ عَلَيْهِمْ أَوْ أَهَيْنُوا، تَعَدَّرَتِ الْمَصْلَحَةُ)^(١). اهـ.

وَرَحِمَ اللَّهُ سَهْلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ التَّسْتَرِي حِينَمَا قَالَ: (لَا يَزَالُ النَّاسُ
 بِخَيْرٍ مَا عَظَّمُوا السُّلْطَانَ وَالْعُلَمَاءَ، فَإِنْ عَظَّمُوا هَذِينَ أَضْلَحَ اللَّهُ دُنْيَاهُمْ
 وَأَخْرَاهُمْ، وَإِنْ اسْتَحَفُّوا بِهِذِينَ أَفْسَدُوا دُنْيَاهُمْ وَأَخْرَاهُمْ)^(٢). اهـ.

= به. قلت: وهذا سنده فيه زياد بن كُسيب العدوي وهو مقبول، كما في
 «التقريب» لابن حجر (ص ٢٢٠)، ط. دار الرشيد، سوريا، ط. الأولى.
 حيث يتابع وإلا فلين الحديث. قلت: فمثله حسن في «المتابعات». وقال
 الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وأخرجه أحمد في «المسند» (ج ٥
 ص ٤٢)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت. من الطريق نفسه دون ذكر القصة،
 ولفظه: «مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ،
 وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ...». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٥
 ص ٢١٥)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثالثة: رواه أحمد
 والطبراني باختصار، وزاد في أوله: «الإمام ظل الله في الأرض»، ورجال
 أحمد ثقات. اهـ. ومن هذا الوجه أخرجه الطيالسي في «المسند» (ص ١٢١)،
 ط. دار المعرفة، بيروت. وابن حبان في «الثقات» (ج ٤ ص ٢٥٩)، ط.
 مؤسسة الكتب الثقافية. وتابع زياد العدوي عليه عبد الرحمن بن أبي بكر
 عند ابن أبي عاصم في «السنة» (ج ٢ ص ٤٩٢)، ط. المكتب الإسلامي،
 بيروت، ط. الثالثة. والحديث حسنه الألباني في «الصحيححة» (ج ٥
 ص ٣٧٦)، ط. مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى.

(١) «الذخيرة» (ج ١٣ ص ٢٣٤)، ط. دار الغرب الإسلامي.

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (ج ٥ ص ٢٦٠)، ط. دار إحياء التراث العربي،
 بيروت، ط. الثانية. وانظر: «عيون الأخبار» لابن قتيبة (ج ١ ص ١٩)، =

وَقَالَ ابْنُ جَمَاعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَسَاقِ ذِكْرِ حُقُوقِ وَلِيِّ الْأَمْرِ: (الْحَقُّ الرَّابِعُ: أَنْ يُعْرِفَ لَهُ عَظِيمُ حَقِّهِ، وَمَا يَجِبُ مِنْ تَعْظِيمِ قَدْرِهِ فَيُعَامَلَ بِمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الْاِخْتِرَامِ وَالْإِكْرَامِ، وَمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنَ الْإِعْظَامِ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ مِنَ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ يُعَظَّمُونَ حُرْمَتَهُمْ، وَيُلَبَّوْنَ دَعْوَتَهُمْ، مَعَ زُهْدِهِمْ وَوَرَعِهِمْ وَعَدَمِ الطَّمَعِ فِيهَا لَدَيْهِمْ وَمَا يَفْعَلُهُ الْمُتَسَبِّبُونَ إِلَى الزُّهْدِ مِنْ قِلَّةِ الْأَدَبِ مَعَهُمْ فَلَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ^(١)). اهـ.

وَلَمَّا أَنَّ الشَّارِعَ أَعْطَى وَلِيَّ الْأَمْرِ تِلْكَ الْمَنْزِلَةَ الرَّفِيعَةَ وَجَدَتْ النَّاسَ مَفْطُورِينَ عَلَى تَعْظِيمِهِ وَاخْتِرَامِهِ وَهَيْبَتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا مُلَوِّثَ الْفِطْرَةِ^(٢).

وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَتَّضِحَ لَكَ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَكْثَرَ عِلْمٍ مَنْزِلَتِهَا عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، فَتَأَمَّلْ حَادِثَةَ الْإِمَامِ أَبِي الْوَفَاءِ بْنِ عَقِيلِ الْحَنْبَلِيِّ سَاقَهَا الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ يَقُولُ: (فَائِدَةٌ: عُوتِبَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي تَقْبِيلِ يَدِ السُّلْطَانِ حِينَ صَافَحَهُ. فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ كَانَ وَالِدِي فَعَلَ ذَلِكَ فَقَبَّلْتُ يَدَهُ، أَمَا كَانَ خَطَأً أَمْ وَاقِعًا مَوْقِعَهُ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَلَأَبُ يُرْبِي وَوَلَدُهُ تَرْبِيَةٌ خَاصَّةٌ، وَالسُّلْطَانُ يُرْبِي الْعَالَمَ تَرْبِيَةً عَامَّةً، فَهُوَ بِالْإِكْرَامِ أَوْلَى. ثُمَّ قَالَ: وَلِلْحَالِ الْحَاضِرَةِ حُكْمٌ مَن لَابَسَهَا، وَكَيْفَ يُظَلَّبُ مِنَ الْمُبْتَلَى بِحَالٍ، مَا يُظَلَّبُ مِنَ الْخَالِي عَنْهَا؟)^(٣). اهـ.

= ط. دار الكتاب العربي، بيروت. و«الحجة في بيان المحجة» للأصبهاني (ج ٢ ص ٤٠٩)، دار الراية، الرياض، ط. الأولى.

(١) «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» (ص ٦٣) ط. دولة قطر.
 (٢) انظر: «المصدر السابق» (ص ٤٨).
 (٣) «بدائع الفوائد» (ج ٣ ص ١٧٦)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.

فالشَّارِعُ يُؤَكِّدُ عَلَى مَكَانَةِ السُّلْطَانِ وَوَجُوبِ تَعْزِيرِهِ وَتَوْقِيرِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُظْهِرُ عَظَمَةَ السُّلْطَانِ...

فَمَنْ أكرمَ السُّلْطَانَ بحفظ ما أثبتَهُ الشَّارِعُ لَهُ مِنَ الحَقُوقِ والواجباتِ، فأجلَّهُ وعزَّزَهُ وقدرَهُ، ولم يَخْرِجْ عن أمرِهِ في المعروفِ كانَ جزاؤُهُ من جنسِ عمله المبارك فأكرمه اللهُ تعالى في هذه الدُّنيا برفعتِهِ وتسخيرِ قلوبِ العبادِ لإكرامِهِ، وفي الآخرةِ بدخولِ الجنةِ.

قال الشيخ ابن سبيل حفظه اللهُ: (نصَّ أهلُ السنَّةِ والجماعةِ على أن مِنْ حَقُوقِ ولايةِ الأمورِ على الرعيَّةِ إجلالُهُم، وتوقيرُهُم، وتعظيمُهُم في النفوسِ...) (١). هـ.

وَقَالَ ابْنُ الوَازِرِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي مُخَالَطَةِ السُّلْطَانِ العَادِلِ: (فإنَّهَا صَالِحَةٌ لِأهلِ القُوَّةِ فِي الرُّهْدِ والوَرَعِ والتَّقْوَى، الَّذِينَ طَالَ ارْتِيَاضُهُمْ عَلَى الرِّهَادَةِ، وَوَضَعَ النَّفْسِ، وَأَمِنُوا مِنْ حُبِّ الرُّفْعَةِ والتَّكَبُّرِ عَلَى النَّاسِ، وَاغْتَادُوا الحَذَرَ مِنْ هَفَوَاتِ الجَنَانِ فِي الشُّرْكِ الخَفِيِّ، وَقَلَنَاتِ اللِّسَانِ فِي كُلِّ أَمْرٍ مَنهِيٍّ عَنْهُ وَقَامُوا بِحَقِّ النُّصْحِ الوَاجِبِ لِأئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ) (٢). هـ.

قُلْتُ: وَمَنْ لَمْ يُكُنْ كَذَلِكَ فِي قُوَّةِ التَّقْوَى والوَرَعِ والعِلْمِ، فالبُعْدُ أَوْلَى بِهِ وَأَخْزَمُ وَأَخْفَظُ لَهُ وَلِدِينِهِ (٣).

(١) «الأدلة الشرعية في بيان حق الراعي والرعية» (ص ٢٥)، ط. دار السلف، الرياض، ط. الأولى.

(٢) «الأمر بالعزلة في آخر الزمان» (ص ٩٨)، ط. المكتبة الإسلامية، الأردن، ط. الأولى.

(٣) انظر: «الأمر بالعزلة في آخر الزمان» لابن الوزير (ص ٩٩)، ط. المكتبة الإسلامية، الأردن، ط. الأولى، و«ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي (ص ٧٨)، ط. دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى.

٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِيْطَانَتَانِ: بِيْطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْضُمُهُ عَلَيْهِ، وَبِيْطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُمُهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى»^(١). أي فالمعصوم من عصمه الله من الوقوع في الشر^(٢).

٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا مِنْ وَاِلٍ إِلَّا لَهُ بِيْطَانَتَانِ: بِيْطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبِيْطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا، فَمَنْ وُقِيَ شَرَّهَا فَقَدْ وُقِيَ، وَهُوَ مِنَ الَّتِي تَغْلِبُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا»^(٣).

٦ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا كَانَ بَعْدَهُ مِنْ خَلِيفَةٍ، إِلَّا وَلَهُ بِيْطَانَتَانِ: بِيْطَانَةٌ

= قلت: وما أحوجنا إلى معرفة فقه الدخول على الحكام في هذا العصر الذي كثر فيه تردد أصحاب الأهواء إلى أبواب الحكام رجاء الانتفاع من دنياهم، نعوذ بالله من الخذلان والشیطان.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ١٣ ص ١٨٩)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. من طريق يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري به.
(٢) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (ج ١٣ ص ١٩٠)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً (ج ١٣ ص ١٩٠)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، وفي «الأدب المفرد» (ص ١٠١)، ط. عالم الكتب، بيروت، والنسائي في «السنن الكبرى» (ج ٧ ص ١٩٠)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت. وفي «السنن الصغرى» (ج ٧ ص ١٥٨)، ط. دار البشائر، بيروت، وأحمد في «المسند» (ج ٢ ص ٢٣٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، والترمذي في «سننه» (ج ٤ ص ٥٨٥)، ط. مصطفى البابي، مصر، ط. الثانية. من طرق عن الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة به.
وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبِطَانَةٍ لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا، فَمَنْ وُقِيَ
بِطَانَةَ السُّوءِ فَقَدْ وُقِيَ»^(١).

وَالْبِطَانَةُ: الدُّخْلَاءُ بِضَمِّ ثُمَّ فَتْحُ جَمْعِ دَخِيلٍ: وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ
عَلَى الرَّئِيسِ فِي مَكَانِ خِلْوَتِهِ، وَيُقْضَى إِلَيْهِ بِسْرُهُ، وَيُصَدَّقُهُ فِيمَا يُخْبِرُهُ بِهِ
مِمَّا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ رَعِيَّتِهِ وَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَاهُ»^(٢).

وَقَسَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ١٨٩)
الْبِطَانَةَ: بِالذُّخْلَاءِ عُمُومًا.

وَالْخَبَالُ: هُوَ الشَّرُّ»^(٣).

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بِطَانَةَ مِن دُونِكُمْ لَا
يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وُدًّا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِن أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي
صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨].

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُبَيِّنُ بَأْنَ الْوَالِي لَا يَخْلُو مِن بِطَانَتَيْنِ: بِطَانَةَ
صَالِحَةٍ مُسْتَقِيمَةٍ عَلَى نَهْجِ اللَّهِ تَعَالَى، تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَدِي إِلَى
الْحَقِّ، وَتَسْعَى إِلَى الْإِضْلَاحِ الصَّحِيحِ نَاصِحَةً لِهَذَا الْوَالِي، دَالَّةٌ لَهُ إِلَى
الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، بَعِيدَةٌ كُلُّ الْبُعْدِ عَنِ غِشِّهِ وَمُخَادَعَتِهِ، بَرِيئَةٌ مِنَ الْغِلِّ
وَالْحَقْدِ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً (ج ١٣ ص ١٩٠)، ط. مكتبة الرياض
الحديثة، الرياض. والنسائي في «السنن الكبرى» (ج ٧ ص ١٩١)، ط. مؤسسة
الرسالة، بيروت. وفي «السنن الصغرى» (ج ٧ ص ١٥٨)، ط. دار البشائر،
بيروت، من طريق صفوان عن أبي سلمة عن أبي أيوب به.

(٢) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (ج ١٣ ص ١٩٠)، ط.
مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٣) انظر: «المصدر السابق».

فَهَذِهِ بَطَانَةٌ مَحْمُودَةٌ، وَصُحْبَةٌ مُبَارَكَةٌ.

وَالْأُخْرَى: بَطَانَةٌ سُوءٌ، تُزَيِّنُ الْبَاطِلَ، وَتُعِينُ عَلَيْهِ، وَتَسْعَى إِلَى صَرْفِ الْوَالِي عَنِ الْخَيْرِ، وَتَحْتُهُ عَلَى فِعْلِ الْمُنْكَرِ.
فَهَذِهِ بَطَانَةٌ مَذْمُومَةٌ، وَصُحْبَةٌ سُوءِيَّةٌ.

وَقَدْ زَكَّى النَّبِيُّ ﷺ الْبَطَانَةَ الْأُولَى، وَدَمَّ الثَّانِيَةَ بِقَوْلِهِ: «فَمَنْ وُقِيَ بِبَطَانَةِ السُّوءِ فَقَدْ وُقِيَ».

قُلْتُ: وَفِي ذَلِكَ حَتْ لِلْوَالِي عَلَى اتِّخَاذِ الْبَطَانَةِ الصَّالِحَةِ النَّاصِحَةِ، وَالِابْتِعَادِ عَنِ بَطَانَةِ السُّوءِ.

وَبِمَا أَنَّ اتِّخَاذَهُ لِلْبَطَانَةِ الصَّالِحَةِ مَأْمُورٌ بِهِ، فَإِنَّ الْبَطَانَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِمَجَالَسَتِهِ، وَالذُّخُولِ عَلَيْهِ.

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الذُّخُولَ عَلَيْهِ وَمُجَالَسَتَهُ لَا تُدْمُ لذَاتِهَا، بَلْ تُحْمَدُ أَوْ تُدْمُ عَلَى حَسَبِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الدَّاخِلُ الْمُجَالِسُ مِنْ حَالٍ.

فَإِنْ كَانَ مِنْ بَطَانَةِ الْخَيْرِ كَانَ دُخُولُهُ خَيْرًا، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَطَانَةِ السُّوءِ كَانَ دُخُولُهُ شَرًّا.

٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وُلِيَ مِنْكُمْ عَمَلًا فَأَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا جَعَلَ لَهُ وَزِيرًا صَالِحًا، إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ»^(١).

(١) حديث صحيح.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (ج ٧ ص ١٩١)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت. وفي «السنن الصغرى» (ج ٧ ص ١٥٩)، ط. دار البشائر، بيروت. من طريق بقية قال: حدثنا ابن المبارك عن ابن أبي حسين عن القاسم بن محمد =

قَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ دُخُولَ الْوَزِيرِ الصَّالِحِ عَلَى الْأَمِيرِ
مَحْمُودٌ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ عَلَامَةَ تَوْفِيقِ الْأَمِيرِ وَتَسْنِيدِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ
وَزِيرٌ صَالِحٌ صَادِقٌ.

وَالْوَزِيرُ: هُوَ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ عَلَى رَأْيِهِ فِي أُمُورِهِ،
وَيَلْتَجِئُ إِلَيْهِ فِي تَدْبِيرِ مُلْكِهِ^(١).

وَإِذَا جَازَ دُخُولَ الْوَزِيرِ عَلَى الْأَمِيرِ، فَإِنَّ دُخُولَ غَيْرِهِ مِمَّنْ عُرِفَ
بِالْعِلْمِ وَالنُّصْحِ وَالْحِكْمَةِ كَذَلِكَ، إِذِ الْمَعْنَى فِي الشَّرْعِ: الْحَثُّ عَلَى أَنْ
تَكُونَ خُلَطَّةُ السُّلْطَانِ بِأَهْلِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ.

قلت: وَهَذَا الدُّخُولُ عَامٌّ فِي سَلَاطِينِ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ^(٢).

قَالَ سَيْبُ بْنُ الْجَوْزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَأَمَّا الدُّخُولُ عَلَى السُّلْطَانِ فَلَا يُدْمُ
لِنَفْسِ الدُّخُولِ، لَكِنْ لِأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ يَنْتَنُ، وَرُبَّمَا لَا يَتَمَّاسُكَ الْأَدْمِيُّ
عِنْدَهُمْ، فَيَقُولُ مَا لَا يَصْلُحُ، وَيَمْدَحُ بِمَا لَا يَجُوزُ)^(٣). اهـ.

= قال: سمعت عمتي عائشة به.

قلت: وهذا سنه صحيح، وقد صححه الشيخ الألباني في «الصححة» (ج ١
ص ٨٨١)، ط. مكتبة المعارف، الرياض.

وأخرجه أبو داود في «سننه» (ج ٣ ص ٣٤٥)، ط. دار الحديث، بيروت، ط.
الأولى. وابن حبان في «صححة» (ج ١٠ ص ٣٤٥)، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط. الأولى. من وجه آخر فيه ضعف.

(١) انظر: «تاج العروس من جواهر القاموس» للزبيدي (ج ١٤ ص ٢٥٤)، ط. دار
الفكر، بيروت.

(٢) انظر: «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» لابن الوزير (ج ٨
ص ٢٠٠)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) «الجلس الصالح والأنيس الناصح» (ص ٢٠١)، ط. دار الصحابة للتراث،
طنطا.

وَالْمُفْتَنُّ أَنْ يَأْتِيَهُمْ رَاغِبًا طَالِبًا لِلدُّنْيَا، طَالِبًا لِلعَزِّ فِي الدُّنْيَا، طَالِبًا
لِلرَّئَاسَةِ فِي النَّاسِ، يَتَعَزَّزُ بِعِزِّ السُّلْطَانِ وَيَتَكَبَّرُ بِسُلْطَانِهِ، فَإِذَا أَتَاهُمْ
دَاهَنَهُمْ، وَمَالَ إِلَى مَالِهِمْ، مُعْتَزًّا بِمَا نَالَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، نَسَأَلَ اللهُ
السَّلَامَةَ^(١).

والعاقل لا يبيع آخرته بما قصد في العلم لما يناله من حطام هذه
الدنيا^(٢).

٨ - وَعَنِ ابْنِ شَهَابٍ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا،
فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُزُوءُ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخَّرَ الصَّلَاةَ
يَوْمًا وَهُوَ بِالْكُوفَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ... فَذَكَرَ لَهُ حَدِيثَ
جَبْرِيلَ فِي الْمَوَاقِيتِ^(٣)).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ

(١) انظر: «شعب الإيمان» للبيهقي (ج ٧ ص ٥٢)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت. و«الأمر بالعزلة في آخر الزمان» لابن الوزير (ص ١٠٩)، ط. المكتبة الإسلامية، الأردن، ط. الأولى.

(٢) انظر: «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» لابن حبان (ص ٣٤)، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، و«ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي (ص ٨٣)، ط. دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ٢ ص ٣)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، بالرياض. ومسلم في «صحيحه» (ج ١ ص ٤٢٥)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت. والليثي في «الموطأ» (ج ١ ص ٣)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت. وأبو مصعب في «الموطأ» (ج ١ ص ٣)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى. والقعنبي في «الموطأ» (ص ٨٢)، ط. دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى. والحدثاني في «الموطأ» (ص ٥٦)، ط. مملكة البحرين، ط. الأولى. وابن القاسم في «الموطأ» (ص ٩٨)، ط. دار الشروق، ط. الثانية. من طريق مالك عن ابن شهاب به.

مِنْ صُحْبَةِ لِلْأَمْرَاءِ، وَالذُّخُولِ عَلَيْهِمْ، وَإِذَا كَانَ الْأَمِيرُ أَوْ الْخَلِيفَةُ
يَسْتَدِيمُ صُحْبَةَ الْعُلَمَاءِ فَأَجْدَرُ بِهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا مَأْمُونًا^(١). اهـ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ:

١ - دُخُولُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْأَمْرَاءِ، وَإِنْكَارُهُمْ^(٢) عَلَيْهِمْ مَا يُخَالِفُ
السُّنَّةَ.

٢ - وَاسْتِثْبَاتُ الْعَالِمِ فِيمَا يَسْتَعْرَبُهُ السَّامِعُ.

٣ - وَالرُّجُوعُ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَى السُّنَّةِ.

٤ - وَفِيهِ فَضِيلَةُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

٥ - وَفِيهِ فَضِيلَةُ الْمُبَادَرَةِ بِالصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ الْفَاضِلِ.

٦ - وَقُبُولُ حَبْرٍ الْوَاحِدِ الثَّبِتِ^(٣). اهـ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: (كَانُوا يَقُولُونَ: خَيْرُ
الْأَمْرَاءِ مَنْ صَحِبَ الْعُلَمَاءَ - الرَّبَّانِيِّينَ -، وَشَرُّ الْعُلَمَاءِ - الدُّنْيَوِيِّينَ - مَنْ
صَحِبَ الْأَمْرَاءَ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْحَقِّ، وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَعَانَ
الضَّعِيفَ)^(٤). اهـ.

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (ج ٨ ص ٦٨)، ط. مكتبة ابن
تيمية، مصر، ط. الأولى.

(٢) والإنكار هنا يكون سراً لا جهاراً كما بينت ذلك في كتابي (إرشاد الأنام إلى
كيفية نصيحة الحكام)، والله الحمد والمنة.

(٣) «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (ج ٢ ص ٤)، ط. مكتبة الرياض
الحديثة، الرياض.

(٤) «الاستذكار» (ج ١ ص ٢٠٨)، ط. دار الوعي، حلب، ط. الأولى.

وَقَالَ الْمَرُودِيُّ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ - يَقُولُ:
(يَجِبُ عَلَيَّ إِذَا رَأَيْتُهُ، يَعْنِي الْخَلِيفَةَ، أَنْ أَمُرَهُ وَأَنْهَاهُ)^(١).

وَقَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ يَزِيدَ: قَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ: (أَمَرْنَا أَنْ لَا
نَدْخُلَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ دَخَلْنَا نَقُولُ الْحَقَّ)^(٢).

وَقَالَ ابْنُ مُحَيْرِيزٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَنْ جَلَسَ عَلَى الْوَسَائِدِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ
النَّصِيحَةُ)^(٣).

وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا ذَكَرْتُهُ هَاهُنَا عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ نَهْيَهُمْ عَنِ
الدُّخُولِ إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْمَخْطُورِ بَعْدَ الدُّخُولِ، مِنْ
تَرْكِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ الْمُدَاهَنَةِ فِي دِينِ اللَّهِ
تَعَالَى، أَوْ تَزْيِينِ الْبَاطِلِ وَالتَّخْذِيلِ عَنِ الْحَقِّ... وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قُلْتُ: فَمَنْ فَعَلَ هَذِهِ الْمُخَالَفَاتِ فِي دُخُولِهِ عَلَى الْأَمْرَاءِ فَقَدْ ضَلَّ
ضَلَالًا بَعِيدًا.

(١) «أخبار الشيوخ وأخلاقهم» (ص ٤٢)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى.

وأخرجه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (ج ١ ص ١١٢)، ط. دار
المعرفة، بيروت، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٤٥٨)، ط.
مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) أخرجه المرُودِيُّ في «أخبار الشيوخ» (ص ٤٢)، ط. دار البشائر الإسلامية،
بيروت، ط. الأولى. بإسناد صحيح.

(٣) أخرجه المرُودِيُّ في «أخبار الشيوخ» (ص ٤٢)، ط. دار البشائر الإسلامية،
بيروت، ط. الأولى. والبيهقي في «شعب الإيمان» (ج ١٣ ص ١٠٥)، ط. دار
السلفية، الهند، ط. الأولى. وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٢٣ ص ٢١)،
ط. دار الفكر، بيروت، من طريق هارون بن معروف. حدثنا عقبه بن علقمة
عن أبي هاشم قال: قال ابن محيريز به. قلت: وسنده حسن.

قَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَمْ مِنْ عَالِمٍ يَدْخُلُ عَلَى الْمَلِكِ وَمَعَهُ دِينُهُ وَيَخْرُجُ وَلَيْسَ مَعَهُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَا جَعَلَ اللَّهُ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا) (١).

وَقَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (رُبَّمَا دَخَلَ الْعَالِمُ عَلَى الْمَلِكِ وَمَعَهُ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِهِ، فَيَخْرُجُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ، فَقُلْنَا: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: يُصَدِّقُهُ فِي كَذِبِهِ، وَيَمْدَحُهُ فِي وَجْهِهِ) (٢).

وقال المروزي: سمعت أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - يقول: (الدُّنُوُّ مِنْهُمْ فِتْنَةٌ، وَالْجُلُوسُ مَعَهُمْ فِتْنَةٌ، نَحْنُ مُتَبَاعِدُونَ مِنْهُمْ مَا أَرَانَا نَسَلْمُ، فَكَيْفَ لَوْ قَرَّبْنَا مِنْهُمْ؟) (٣).

قُلْتُ: وَهَذَا الْأَثَرُ يُفِيدُ تَعْلِيلَ الْمَنْعِ مِنَ الدُّخُولِ بِأَنَّهُ مِظَنَّةٌ لِلْوُقُوعِ فِي الْفِتْنَةِ. فَإِنْ أَمِنَ ذَلِكَ فَيَجُوزُ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ (٤).

وَلِذَلِكَ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَوْ اِمْتَنَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ وَالِدِينِ عَنْ مُدَاخَلَةِ الْمُلُوكِ لَتَعَطَّلَتِ الشَّرِيعَةُ الْمُطَهَّرَةُ، لِعَدَمِ وُجُودِ مَنْ يَقُومُ بِهَا،

(١) أخرجه المروزي في «أخبار الشيوخ» (ص ٤٣)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى. بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه المروزي في «أخبار الشيوخ» (ص ٤٣)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى. بإسناد صحيح.

(٣) «أخبار الشيوخ وأخلاقهم» (ص ٤٣)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى.

وأخرجه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٤٥٨)، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، بإسناده إلى المروزي به.

(٤) وقد يسلم العبد في الدخول وتصح نيته في الأمراء، إلا أنهم إذا أكرموا تغير قلبه فمال إلى دنياهم اللهم سلم سلم.

وَتَبَدَّلْتَ تِلْكَ الْمَمْلَكَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ بِالْمَمْلَكَةِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ
مِنْ دِيَانَةِ وَمُعَامَلَةٍ، وَعَمَّ الْجَهْلُ وَطَمَّ، وَخَوْلَفْتَ أَحْكَامَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
جَهَارًا^(١). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الدُّخُولِ عَلَى السَّلَاطِينِ: (نَعَمْ يَدْخُلُ
عَلَيْهِمْ، وَيَأْخُذُ أَمْوَالَهُمْ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى السُّنَنِ، وَيُعَلِّمُهُمْ إِيَّاهَا، فَرُبَّمَا
يُثْنِي عَلَى وَاحِدٍ حَتَّى يُوَلَّى عَلَى مَدِينَةٍ، فَيَدْعُو النَّاسَ إِلَى
السُّنَّةِ^(٢)...) ^(٣).

قلت: بخلاف أهل البدع الذين يدخلون على الحكام ليخصلوا
على مراكز في الدولة ليُدعوا الناس إلى البدع، وذلك لكسبهم في
صفيهم، ومن ثم يأمرون الناس على الثورة في الدولة اللهم سلم
سلم.

قلت: وقول الإمام أحمد: (نعم يدخل عليهم، ويأخذ أموالهم)،
هذا إذا كان الأخذ أو قبول هداياتهم على الطريقة الشرعية، من حسن
النية في قضي العفاف عن الحرام، وكفاية لنفسه وأهله وصلته الأرحام
بذلك، وإعانة المحتاج وغير ذلك^(٤).

(١) «رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين» (ص ٧٤)، ط. دار ابن حزم،
بيروت.

(٢) بخلاف أهل التحزب الذين يخالطون الحكام، ويدعونهم إلى خلاف السنن،
بل إذا ولي أحدهم على مركز دعا الناس إلى خلاف السنة، والعياذ بالله.

(٣) انظر: «الجلس الصالح والأنيب الناصح» لسبط ابن الجوزي (ص ٢٠٤)، ط.
دار الصحابة للتراث، طنطا.

(٤) وانظر: «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» لابن الوزير (ج ٨
ص ١٩٠)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّهُ لَا يُعْرَفُ تَحْرِيمُ أَمْوَالِ السَّلَاطِينِ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ) (١). اهـ.

وَبِهَذَا يَتَّضِحُ لَكَ أَنَّ مَا عَلَيْهِ السَّلْفُ فِي هَذَا الْبَابِ مُوَافِقٌ لِلشَّرِيعَةِ فِي نُصُوصِهَا وَمَقَاصِدِهَا.

٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَكُونُ بَعْدِي أَمْرَاءٌ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيئًا، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ». قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا مَا صَلَّوْا». وَفِي رِوَايَةٍ: «فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِيئًا» (٢).

قُلْتُ: فَمَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ، وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ فَقَدْ بَرِيئٌ مِنَ الْإِثْمِ، وَهَذَا فِي حَقِّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ إِنْكَارَهُ بِيَدِهِ وَلَا لِسَانِهِ فَلْيُكْرَهُهُ بِقَلْبِهِ وَلَيْسَ أَوْ

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ لَا يَأْتُمُّ بِمُجَرَّدِ الشُّكُوتِ، بَلْ إِنَّمَا يَأْتُمُّ بِالرَّضَى بِهِ، أَوْ بِالْأَلَا يَكْرَهُهُ بِقَلْبِهِ أَوْ بِالْمُتَابَعَةِ عَلَيْهِ (٣).

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الشُّوكَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ الدُّخُولِ عَلَى

(١) نقله عن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (ج ٣ ص ٢٣٠)، ط. المنار، مصر.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج ٣ ص ١٤٨٠)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى. من طريق هشام بن الحسن بن ضبة بن محصن عن أم سلمة به.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (ج ٣ ص ٥٣٠)، ط. دار الفكر، بيروت. و«المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» لأبي العباس القرطبي (ج ٤ ص ٦٤)، ط. دار ابن كثير، دمشق، ط. الأولى.

الْوَلَاةِ، وَلَوْ كَانُوا ظَلَمَةً بِشَرْطِ عَدَمِ الرِّضَا وَالْمُتَابَعَةِ فِي الْمُنْكَرِ^(١).
فَالدُّخُولُ عَلَى الْحُكَّامِ عَلَى وَجْهِ يُرِضِي اللَّهَ تَعَالَى مِنَ الشَّرْعِ
الْمُطَهَّرِ.

قال عبد المتعال بن صالح: قِيلَ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّكَ تَدْخُلُ
عَلَى السُّلْطَانِ، وَهُمْ يَظْلِمُونَ وَيَجْهَرُونَ؟).

فَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يُرْحَمُكَ اللَّهُ فَأَيْنَ التَّكَلُّمُ بِالْحَقِّ)^(٢).
وَقَالَ ابْنُ الْوَزِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَأَمَّا مَنْ خَالَطَ الْمُلُوكَ، أَوْ كَاتَبَهُمْ، أَوْ
قَبِلَ عَطَايَاهُمْ فَهُمْ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَالصَّحَابَةَ
وَالتَّابِعِينَ؟)^(٣). اهـ.

وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَلَا يُمَكِّنُ حَضْرُ عَدَدٍ مَن يَتَّصِلُ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ بِسَلْطِينِ قَرْنٍ مِنَ الْقُرُونِ، بَلْ بِسَلْطِينِ بَعْضِ الْقُرُونِ فِي
جَمِيعِ الْأَرْضِ)^(٤). اهـ.

فَحَقُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ جَعَلَ اللَّهُ فِي قَلْبِهِ شَيْئاً مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَدْخُلَ
عَلَى الْحَاكِمِ يَدُلُّهُ عَلَى الْخَيْرِ وَيَعْظُمُهُ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ دُخُولُ الْمُسْلِمِ الْحَقِّ

(١) «رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين» (ص ٧٤)، ط. دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج ١ ص ٣٠)، ط. دار الكتاب الإسلامي، ط. الأولى. بإسناد صحيح.

(٣) «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (ج ٨ ص ٢٠٦)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤) «رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين» (ص ٨٥)، ط. دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى.

مِنْ غَيْرِهِ، لِأَنَّ الْمُسْلِمَ الْحَقَّ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَى الْحَاكِمِ لِذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ فَهُوَ الْفَضْلُ الَّذِي لَا بَعْدَهُ فَضْلٌ^(١).

١٠ - وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ غُنْمٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْصَحَ لِذِي سُلْطَانٍ فَلَا يُبْدِيهِ عَلَانِيَةً، وَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَإِنْ سَمِعَ مِنْهُ فَذَلِكَ وَإِلَّا كَانَ أَدَى الَّذِي عَلَيْهِ»^(٢).

(١) انظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (ج ٢ ص ٧٥)، ط. المغرب.

(٢) حديث صحيح.

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (ج ٢ ص ٥٠٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية. من طريق بقية حدثنا صفوان بن عمرو عن شريح بن عبيد قال: قال عِيَّاضُ بْنُ غُنْمٍ لهشام: ألم تسمع بقول رسول الله... فذكره. قلت: وهذا سنده صحيح، رجاله كلهم ثقات، وقد صححه الألباني في «ظلال الجنة» (ص ٥٠٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

وتابعه أبو المغيرة عن صفوان به.

أخرجه أحمد في «المسند» (ج ٣ ص ٤٠٣ و ٤٠٤)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت. وابن الأثير في «أسد الغابة» (ج ٤ ص ٣٢٨)، ط. مكتبة ابن تيمية، مصر. وفيه قصة جرت بين عياض بن غنم وهشام بن حكيم وكلاهما صحابي، تأتي. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٥ ص ٢٢٩)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثالثة. رواه أحمد ورجالته ثقات إلا أنني لم أجد لشريح من عياض وهشام سماعاً وإن كان تابعياً.

وقد تويع، فأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ج ٢ ص ١٥٤)، ط. دار الراية، الرياض، ط. الأولى، والحاكم في «المستدرک» (ج ٣ ص ٢٩٠)، ط. دار المعرفة، بيروت. من طريقين عن عبد الله بن سالم نا الزبيدي حدثني الفضيل بن فضالة يرده إلى عبد الرحمن بن عائذ يرده إلى جبير بن نفيير أن عياض بن غنم وقع على صاحب داريا حين فتحت فأتاه هشام بن حكيم فأغلظ له القول ومكث عياض ليالي فأتاه هشام يعتذر إليه فقال: يا عياض ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول فذكره. وإسناده حسن.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ الْمُخَالَطَةِ مَعَ وُلَاةِ
الْأَمْرِ إِذَا كَانَتْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْشَدَ إِلَى
الْجُلُوسِ مَعَ السُّلْطَانِ فِي خَلْوَةٍ عِنْدَ نُضِجِهِ وَوَعْظِهِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا
بِالدُّخُولِ عَلَيْهِ.

١١ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَمَهَانَ قَالَ: (أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُوْفَى
وَهُوَ مَحْجُوبُ الْبَصَرِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، قَالَ لِي: مَنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: أَنَا
سَعِيدُ بْنُ جَمَهَانَ. قَالَ: فَمَا فَعَلَ وَالِدُكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَتَلْتُهُ الْأَزَارِقَةَ.
قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْأَزَارِقَةَ، لَعَنَ اللَّهُ الْأَزَارِقَةَ، حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ
كِلَابُ النَّارِ. قَالَ: قُلْتُ: الْأَزَارِقَةُ وَحَدَهُمْ أَمْ الْخَوَارِجُ كُلُّهَا؟ قَالَ: بَلَى
الْخَوَارِجُ كُلُّهَا. قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ السُّلْطَانَ يَظْلِمُ النَّاسَ وَيَفْعَلُ بِهِمْ. قَالَ:
فَتَنَاوَلْ يَدِي، فَعَمَزَهَا بِيَدِي عَمَزَةً شَدِيدَةً، ثُمَّ قَالَ: وَيَنْحَكَ يَا ابْنَ جَمَهَانَ
عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ يَسْمَعُ
مِنْكَ فَاتَّبِعْ فِي بَيْتِهِ فَأَخْبِرْهُ بِمَا تَعْلَمُ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْكَ، وَإِلَّا فَدَعُهُ فَإِنَّكَ لَسْتَ
بِأَعْلَمَ مِنْهُ^(١)).

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ الدُّخُولِ عَلَى الْحُكَّامِ
إِذَا كَانَتْ فِيهِ مَضْلِحَةٌ شَرْعِيَّةٌ مِنْ دَعْوَةٍ أَوْ وَعْظٍ أَوْ نُضِجٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(١) حديث حسن.

أخرجه أحمد في «المسند» (ج ٤ ص ٣٨٢)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت
من طريق أبي النضر ثنا الحشرج بن نباتة به.

قلت: وهذا سنده حسن، وقد حسنه الألباني في «ظلال الجنة» (ص ٥٢٣)،
ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية.

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ٥ ص ٢٣٠)، ط. دار الكتاب العربي،
بيروت، ط. الثالثة، ثم قال: رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات.

وَيُبَيِّنُ هَذَا الْأَمْرَ كَذَلِكَ حَدِيثُ أُسَامَةَ رضي الله عنه الْآتِي .

١٢ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: (أَلَا تَدْخُلُ عَلَى عَثْمَانَ لِتُكَلِّمَهُ؟ فَقَالَ: أَتُرَوْنَ أَنِّي لَا أَكَلِّمُهُ هَلَّا أَسْمِعُكُمْ؟ وَاللَّهِ لَقَدْ كَلَّمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ أَمْرًا لَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ) ^(١) .

قَالَ الْحَافِظُ عِيَّاضُ رضي الله عنه: (مُرَادُ أُسَامَةَ أَنَّهُ لَا يَفْتَحُ بَابَ الْمُجَاهِرَةِ بِالتَّكْبِيرِ عَلَى الْإِمَامِ لِمَا يُخْشَى مِنْ عَاقِبَةِ ذَلِكَ، بَلْ يُتَلَطَّفُ بِهِ، وَيُنْصَحُهُ سِرًّا فَذَلِكَ أَجْدَرُ بِالقَبُولِ) ^(٢) . ١٥٠ .

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الألباني رضي الله عنه: (يَعْنِي الْمُجَاهِرَةَ بِالإِنْكَارِ عَلَى الْأَمْرَاءِ فِي الْمَلِإِ، لِأَنَّ فِي الإِنْكَارِ جَهَارًا مَا يُخْشَى عَاقِبَتَهُ كَمَا اتَّفَقَ فِي الإِنْكَارِ عَلَى عَثْمَانَ جَهَارًا إِذْ نَشَأَ عَنْهُ قَتْلُهُ) ^(٣) . ١٥٠ .

١٣ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي أَمَامَةَ البَاهِلِيِّ: (أَنَّهُ عُوْتِبَ فِي كَثْرَةِ دُخُولِهِ عَلَى السُّلْطَانِ فَقَالَ: نُؤَدِّي مِنْ حَقِّهِمْ) ^(٤) .

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ٦ ص ٣٣١)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ومسلم في «صحيحه» (ج ٤ ص ٢٢٩٠)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى. من طريق الأعمش عن أبي وائل به.

(٢) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (ج ١٣ ص ٥٢)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٣) «مختصر صحيح مسلم» (ص ٣٣٥)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الخامسة.

(٤) أثر صحيح.

أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (ج ١ ص ٨٩)، ط. مركز الملك فيصل، الرياض، ط. الأولى، من طريق الحكم بن نافع به.
قلت: وهذا سنده صحيح، رجاله كلهم ثقات، وصفوان بن عمرو السكسكي أدرك أبا أمامة.

قُلْتُ: وَعَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَنْظُرَ فِي سِيرَةِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ
الْأَجْلَاءِ، لِيَقْتَدِيَ بِهِمْ وَبِأَعْمَالِهِمْ.

فَدَلَّتْ هَذِهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ مِنْ دَلَالَةِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ فِي جَوَازِ
الدُّخُولِ عَلَى الْحُكَّامِ... حَتَّى الظُّلْمَةِ مِنَ الْحُكَّامِ، وَأَنَّ مَنْ دَخَلَ
عَلَيْهِمْ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ دُخُولُهُ مَحْمُودًا، لِمَا افْتَرَنَ بِهِ مِنْ أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ
نَهْيٍ عَنِ مُنْكَرٍ أَوْ تَخْفِيفٍ شَرٍّ... وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ، وَإِمَّا أَنْ
يَكُونَ دُخُولُهُ مَذْمُومًا، لِمَا افْتَرَنَ بِهِ مِنْ إِعَانَةٍ عَلَى مُحَرَّمٍ أَوْ تَزْيِينِ
لِلْمُنْكَرِ... وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الشَّرِّ اللَّهِمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ^(١).

تَنْبِيْهٌ: وَأَمَّا حَدِيثُ: (مَنْ أَتَى أَبْوَابَ السُّلْطَانِ افْتَتِنَ).

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (ج ٢ ص ٣٧١)، وَابْنُ
عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ (ج ١ ص ٣١٢)، وَغَيْرُهُمَا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ غَيْرِ مَحْفُوظٍ
مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (ج ٣ ص ٢٧٨) وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ (ج ٤
ص ٥٢٣) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ غَيْرِ مَحْفُوظٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلَهُ شَوَاهِدُ أُخْرَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، كُلُّهَا مُنْكَرَةٌ لَا تَصِحُّ،

= انظر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد (ج ٢ ص ٢٥٢)، ط.
دار ابن كثير، بيروت، ط. الأولى.

(١) وانظر: «خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول» لأبي شامة المقدسي
(ص ١٦٨)، ط. أضواء السلف، الرياض، ط. الأولى. «الأمر بالعزلة في
آخر الزمان» لابن الوزير (ص ١٠٩)، ط. المكتبة الإسلامية، الأردن، ط.
الأولى، «وما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي
(ص ٧٨)، ط. دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى.

كَمَا قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَعَبْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(١). لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ تَخْرِيجِهَا.
 قُلْتُ: وَعَلَى فَرَضِ صِحَّتِهَا فَهِيَ تُفِيدُ تَغْلِيلَ الْمَنْعِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى
 الْحُكَّامِ مَظَنَّةً لِلْوُقُوعِ فِي الْفِتْنَةِ وَلَيْسَ الْجَزْمُ فِي الْوُقُوعِ فِي الْفِتْنَةِ،
 وَلِذَلِكَ دَخَلَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا^(٢) عَلَى الْأَمْرَاءِ وَلَمْ
 يَفْتِنُوا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَذَّرَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى
 السَّلَاطِينِ، وَشَدَّدُوا فِي ذَلِكَ، لَا لِيَكُونَ الدُّخُولُ مُحَرَّمًا لِذَاتِهِ، بَلْ لِكُونِهِ
 مَظَنَّةً الْوُقُوعِ فِي الْفِتْنَةِ وَالْمُحَرَّمِ^(٣).

قَالَ سِبْطُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَأَمَّا الدُّخُولُ عَلَى السُّلْطَانِ فَلَا يُدْمُ
 لِنَفْسِ الدُّخُولِ، لَكِنْ لِأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ فِتْنَةٌ، وَرُبَّمَا لَا يَتَمَسَّكُ الْآدَمِيُّ
 عِنْدَهُمْ فَيَقُولُ مَا لَا يَضِلُّهُ، وَيَمْدَحُ بِمَا لَا يَجُوزُ...)

وَقَدْ يَتَعَرَّضُ الدَّاخِلُ عَلَيْهِمْ لِمَعَاصٍ كَثِيرَةٍ... وَقَدْ يَسْلَمُ الْإِنْسَانُ
 فِي الدُّخُولِ وَتَصِحُّ نِيَّتُهُ فِي الْأَمْرَاءِ إِلَّا أَنَّهُمْ إِذَا أَكْرَمُوهُ تَغَيَّرَ قَلْبُهُ، فَمَالَ
 إِلَيْهِمْ... وَلِذَلِكَ قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: مَا أَخَافُ مِنْ عُقُوبَتِهِمْ، إِنَّمَا
 أَخَافُ مِنْ كَرَامَتِهِمْ...^(٤). اهـ.

(١) انظر: «الجلس الصالح والأنيس الناصح» لسبط ابن الجوزي (ص ١٩٨)، ط. دار الصحابة للتراث، طنطا.

(٢) الإمام الشافعي والإمام مالك والإمام أحمد والإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم والإمام ابن باز والإمام ابن عثيمين، وغيرهم كثير في كل عصر وزمان.

(٣) وانظر: آثارهم في «مصنف ابن أبي شيبة» (ج ١٥ ص ٢٣٧)، و«شعب الإيمان للبيهقي» (ج ٧ ص ٥٠)، و«الجلس الصالح» لسبط ابن الجوزي (ص ٢٠٢).

(٤) «الجلس الصالح والأنيس الناصح» (ص ٢٠١)، ط. دار الصحابة للتراث، طنطا.

قُلْتُ: وَلَا رَبِّبَ أَنَّ ابْتِعَادَ الْمَرْءِ عَنِ مَوَاطِنِ الْفِتَنِ مِنْ كَمَالِ الدِّيَانَةِ .
وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا ذَكَرْتُهُ هَاهُنَا عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ نَهْيَهُمْ عَنِ
الدُّخُولِ إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْظُورِ بَعْدَ الدُّخُولِ مِنَ
الْمُدَاهَنَةِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى وَغَيْرِهَا .

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بَعْدَ تَقْلِيهِ آثَاراً عَنِ بَعْضِ السَّلَفِ فِي ذَمِّ
الدُّخُولِ عَلَى الْأَمْرَاءِ: (وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْوَرَعِ، وَقَدْ سَبَقَ عَنِ بَعْضِهِمْ
فِعْلُ ذَلِكَ . وَالظَّاهِرُ كَرَاهَتُهُ إِنْ خِيفَ مِنْهُ الْوُقُوعُ فِي الْمَحْظُورِ، وَعَدْمُهَا
إِنْ أُمِنَ ذَلِكَ .

فَإِنَّ عَرِيَّ عَنِ الْمَفْسَدَةِ، وَاقْتَرَنْتَ بِهِ مَضْلِحَةً مِنْ تَخْوِيفِهِ لَهُمْ،
وَوَعظِهِ إِيَّاهُمْ، وَقَضَاءِ حَاجَتِهِ، كَانَ مُسْتَحَبًّا .

وَعَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ يُنَزَّلُ كَلَامُ السَّلَفِ، وَأَفْعَالُهُمْ^(١) . اهـ .

وَقَالَ الْحَكِيمُ التُّرْمِذِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (. . . أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْحَابَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَدْخُلُونَ عَلَى أَمْرَائِهِمْ، فَيُؤَاكِلُونَهُمْ وَيُخَالِطُونَهُمْ،
مِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُ عَلَى: الْحَجَّاجِ، وَالْمُخْتَارِ، وَعَلَى يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ،
فَيَقْبَلُونَ بِرَّهُمْ، وَيُخَالِطُونَهُمْ فِي أُمُورِهِمْ .

مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ . . . وَمِنَ التَّابِعِينَ
مِثْلُ: الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَابْنِ سِيرِينَ وَشُرَيْحَ وَالشَّعْبِيِّ . . . وَكُتَبَاءِ
التَّابِعِينَ، فَكَانُوا لَا يَمْتَنِعُونَ عَنْ غَشْيَانِهِمْ وَالْقَبُولِ مِنْهُمْ، فَإِنَّمَا فَعَلُوا
ذَلِكَ عَلَى التَّدَارِي وَالتَّالْفِ وَإِقَامَةِ الْحُقُوقِ، لَا عَلَى الْمُدَاهَنَةِ وَمُخَاتَلَةِ
الدُّنْيَا بِالذِّينِ . . .

(١) «الآداب الشرعية» (ج ٣ ص ٤٥٩)، ط . مكتبة ابن تيمية، القاهرة .

فَكَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُتَبَاءِ التَّابِعِينَ يُخَالِطُونَ
الْأَمْرَاءَ مُخَالَطَةَ الْأَبْدَانِ، فَلَمْ يَضُرَّهُمْ، لِأَنَّ الضَّرَرَ فِي مُخَالَطَةِ الْقُلُوبِ،
فَإِذَا خَالَطَ الْقَلْبُ أَلْفَ وَاشْتَهَى مَا عِنْدَهُ، وَصَارَ مُدَاهِنًا... (١) . اهـ.

وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ مِنْ آثَارِ بَعْضِ السَّلَفِ فِي عَدَمِ الدُّخُولِ عَلَى
السَّلَاطِينِ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا يَنْبَغِي أَنْ تُتْلَى عَلَى عُلَمَاءِ أَهْلِ الدُّنْيَا
ك(الْأَزْهَرِيِّينَ وَالْجَامِعِيِّينَ)، وَغَيْرِهِمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِلْمَ وَالشَّهَادَةَ وَسِبِيلَةَ
لِجَمْعِ الدُّنْيَا، وَنَيْلِ الرِّيَاسَاتِ... يَنْظُرُونَ إِلَى مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ مِنْ
حَلَاوَةِ الدُّنْيَا، وَزِينَتِهَا وَعُلُوِّ الْمَكَانَةِ فِيهَا، دُونَ النَّظَرِ إِلَى مَا يَقْتَرِفُونَهُ مِنْ
عُضْيَانِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِضَاعَةِ حُدُودِهِ، وَإِهْمَالِ أَمْرِهِ، وَتَرْكِ الْبَاطِلِ - مِنْ
اغْتِقَادِ فَاسِدٍ وَفِيهِ مُقْلِدٍ - وَالْإِعَانَةِ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا - أَي طَلَبُ الْعِلْمِ
لِلرِّيَاسَةِ عَلَى الْخَلْقِ وَالتَّعَاطُمِ عَلَيْهِمْ - كَرَاهَةُ الدُّخُولِ عَلَى الْمُلُوكِ
وَالدُّنُوِّ مِنْهُمْ، وَهُوَ الْبَابُ الَّذِي يَدْخُلُ مِنْهُ عُلَمَاءُ الدُّنْيَا إِلَى نَيْلِ الشَّرَفِ
وَالرِّيَاسَاتِ فِيهَا....

وَسَبَبُ هَذَا مَا يُخَشَى مِنْ فِتْنَةِ الدُّخُولِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ النَّفْسَ قَدْ
تُحِيلُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ بَعِيدًا عَنْهُمْ أَنَّهُ يَأْمُرُهُمْ وَيَنْهَاهُمْ وَيَغْلِظُ عَلَيْهِمْ،
فَإِذَا شَاهَدَهُمْ قَرِيبًا مَالَتِ النَّفْسُ إِلَيْهِمْ، لِأَنَّ مَحَبَّةَ الشَّرَفِ كَامِنَةٌ فِي
النَّفْسِ لَهُ، وَلِذَلِكَ يُدَاهِنُهُمْ وَيُلَاطِفُهُمْ... (٢) . اهـ.

قُلْتُ: فَبَيَّنَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حُطُورَةَ حِرْصِ الْإِنْسَانِ عَلَى جَمْعِ

(١) «الفروق ومنع الترادف» (ص ٨٠)، ط. دار النهار، مصر.

(٢) «شرح حديث: ما ذئبان جائعان...» (ص ٤٨، ٥٣)، ط. الدار السلفية،
الكويت، ط. الثانية.

الْمَالِ، وَأَنَّهُ قَدْ يَجْرُ الْإِنْسَانُ الْحَرِيصِ إِلَى ارْتِكَابِ الْمَخْطُورِ، وَكَذَلِكَ حَرَصُ الْإِنْسَانِ عَلَى نَيْلِ الشَّرَفِ وَالْعُلُوِّ فَهُوَ فِي الْعَالِبِ يَمْنَعُ خَيْرَ الْآخِرَةِ وَشَرَفَهَا وَكِرَامَتَهَا، وَأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي أحياناً إِلَى الْكِبْرِ وَاسْتِقَارِ النَّاسِ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ ضَرَبَ مَثَلاً فِي حَدِيثٍ: «مَا ذُنْبَانِ جَائِعَانِ...»، وَهُوَ مَثَلٌ عَظِيمٌ جِداً فِي فَسَادِ دِينِ الْمُسْلِمِ بِالْحِرْصِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّ فَسَادَ الدِّينِ بِذَلِكَ لَيْسَ بِدُونَ فَسَادِ الْعَنَمِ بِذُنْبَيْنِ جَائِعَيْنِ ضَارِيَيْنِ بَاتَا فِي الْعَنَمِ قَدْ غَابَ عَنْهَا رُعاؤها لَيْلاً، فَهُمَا يَأْكُلَانِ فِي الْعَنَمِ وَيَفْتَرِسَانِ فِيهَا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَنْجُو مِنَ الْعَنَمِ مِنْ إِفْسَادِ الذُّنْبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ إِلَّا قَلِيلٌ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ حِرْصَ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ إِفْسَادٌ لِدِينِهِ لَيْسَ بِأَقْلٍ مِنْ إِفْسَادِ الذُّنْبَيْنِ لِهَذَا الْعَنَمِ.

بَلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُساوياً، وَإِمَّا أَكْثَرَ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِ مَعَ حِرْصِهِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ فِي الدُّنْيَا إِلَّا الْقَلِيلُ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْعَنَمِ مَعَ إِفْسَادِ الذُّنْبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِيهَا إِلَّا الْقَلِيلُ^(١).

قُلْتُ: فَهَذَا الْمَثَلُ الْعَظِيمُ يَتَّصِفُ غَايَةَ التَّحْذِيرِ مِنْ شَرِّ الْحِرْصِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ فِي الدُّنْيَا.

الْحِرْصُ دَاءٌ قَدْ أَضَرَ بِمَنْ تَرَى إِلَّا قَلِيلاً
كَمْ مِنْ حَرِيصٍ طَامِعٍ وَالْحِرْصُ صَيْرُهُ ذَلِيلاً^(٢)

(١) انظر: شرح حديث: «ما ذنبان جائعان...» لابن رجب (ص ١٠، ١١)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الثانية.

(٢) انظر: شرح حديث: «ما ذنبان جائعان...» لابن رجب (ص ١٥)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الثانية.

وَمَتَى وَصَلَ الْحِرْصُ عَلَى الْمَالِ إِلَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ نَقَصَ بِذَلِكَ
الدِّينَ وَالْإِيمَانَ نَقْصًا بَيْنًا، فَإِنَّ مَنَعَ الْوَاجِبَاتِ وَتَنَاوَلَ الْمُحْرِمَاتِ يَنْقُصُ
بِهِمَا الدِّينَ وَالْإِيمَانَ بَلَا رَيْبٍ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ^(١).

وَحِرْصُ الْمَرْءِ عَلَى الشَّرَفِ فَهُوَ أَشَدُّ إِهْلَاكًا مِنَ الْحِرْصِ عَلَى
الْمَالِ، فَإِنَّ طَلَبَ شَرَفِ الدُّنْيَا وَالرَّفْعَةَ فِيهَا، وَالرِّيَاسَةَ عَلَى النَّاسِ،
وَالْعُلُوَّ فِي الْأَرْضِ أَضُرُّ عَلَى الْعَبْدِ مِنْ طَلَبِ الْمَالِ، وَضَرَرُهُ أَكْثَرُ،
وَالزُّهْدُ فِيهِ أَضْعَبُ، فَإِنَّ الْمَالَ يُبْذَلُ فِي طَلَبِ الرِّيَاسَةِ وَالشَّرَفِ^(٢).

وَالْحِرْصُ عَلَى الشَّرَفِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أحدهما: طَلَبُ الشَّرَفِ بِالْوِلَايَةِ، وَالسُّلْطَانِ، وَالْمَالِ، وَهَذَا خَطَرٌ
جَدًّا، وَهُوَ فِي الْعَالِمِ يَمْنَعُ خَيْرَ الْآخِرَةِ، وَشَرَفَهَا وَكِرَامَتَهَا، وَعِزَّهَا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي
الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [القصص: ٨٣].

وَقَالَ مَنْ يَحْرِصُ عَلَى رِيَاسَةِ الدُّنْيَا بِطَلَبِ الْوِلَايَاتِ فَيُوقَفُ، بَلْ
يُوكَلُّ إِلَى نَفْسِهِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا
عَبْدَ الرَّحْمَنِ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا،
وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا»^(٣).

(١) انظر: «المصدر السابق» (ص ٢٠). قلت: وهذا بالنسبة للمسلم ضعيف الإيمان،
فلا يبقى منه إلا القليل، وقد بينت ذلك في كتابي (القناعة) والله الحمد والمنة.

(٢) انظر: «المصدر السابق» (ص ٢٠).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ١١ ص ٥١٧)، ط. مكتبة الرياض الحديثة،
الرياض، ومسلم في «صحيحه» (ج ٣ ص ١٤٧٣)، ط. دار إحياء التراث
العربي، بيروت، ط. الأولى.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرِصُونَ عَلَيَّ
الْإِمَارَةَ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ، وَبِئْسَتِ
الْفَاطِمَةُ»^(١).

وَقَوْلُهُ: «فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ، وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ»، فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ: أَي
فِي الدُّنْيَا، وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ: يَعْنِي بَعْدَ الْمَوْتِ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ إِلَى الْمُحَاسَبَةِ
عَلَى ذَلِكَ.

فَهُوَ كَالَّذِي يُفْطَمُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَعْنِي فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ هَلَاكُهُ.
وَقِيلَ: نِعْمَ الْمُرْضِعَةُ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ حُصُولِ الْجَاوِ، وَالْمَالِ، وَنَفَادِ
الْكَلِمَةِ، وَتَحْصِيلِ اللِّذَاتِ الْحَسَنَةِ، وَالرَّهْمِيَّةِ حَالَ حُصُولِهَا.
وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ: عِنْدَ الْإِنْفِصَالِ عَنْهَا بِمَوْتِ أَوْ غَيْرِهِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ
عَلَيْهَا مِنَ التَّبَعَاتِ فِي الْآخِرَةِ^(٢).

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟
قَالَ: «إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ
أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا»)^(٣).

وَفِي رَوَايَةٍ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ
لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَيَّ اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلِّينَنَّ مَالَ يَتِيمٍ».

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ١٣ ص ١٢٥)، ط. مكتبة الرياض الحديثة،

الرياض، وأحمد في «المسند» (ج ٢ ص ٤٤٨)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

(٢) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (ج ١٣ ص ١٢٥)، ط. مكتبة

الرياض الحديثة، الرياض.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج ٣ ص ١٤٥٧)، ط. دار إحياء التراث العربي،

بيروت، ط. الأولى.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هَذَا الْحَدِيثُ أَضْلُ عَظِيمٍ فِي اجْتِنَابِ الْوِلَايَاتِ، لَا سِيَّمَا لِمَنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ عَنِ الْقِيَامِ بِوِظَائِفِ تِلْكَ الْوِلَايَةِ، وَأَمَّا الْخِزْيُ وَالنَّدَامَةُ، فَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لَهَا، أَوْ كَانَ أَهْلًا وَلَمْ يَعْدِلْ فِيهَا فَيَخْزِيهِ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَفْضَحُهُ، وَيَنْدُمُ عَلَى مَا قَرَّطَ.

وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلًا وَعَدَلَ فِيهَا فَلَهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ تَطَاهَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ... وَلَكِنَّ فِي الدُّخُولِ فِيهَا خَطَرٌ عَظِيمٌ... وَامْتَنَعَ مِنْهَا خَلَائِقُ مِنَ السَّلَفِ...^(١).. اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَوْلُهُ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ ضَعِيفٌ»، وَهَذَا الْقَوْلُ إِذَا كَانَ مُصَارَحَةً أَمَامَ الْإِنْسَانِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ ثَقِيلٌ عَلَى النَّفْسِ، وَأَنَّهُ قَدْ يُؤَثِّرُ فِيكَ أَنْ يُقَالَ لَكَ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ ضَعِيفٌ»، لَكِنَّ الْأَمَانَةَ تَقْتَضِي هَذَا، أَنْ يُصْرَحَ لِلْإِنْسَانِ بِوَضْعِهِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ إِنْ قَوِيَ فَقَوِيٌّ، وَإِنْ ضَعِيفًا فَضَعِيفٌ.

هَذَا هُوَ النَّضْحُ «إِنَّكَ امْرُؤٌ ضَعِيفٌ»، وَلَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا قَالَ لِشَخْصٍ مَثَلًا: إِنْ فِيكَ كَذَا وَكَذَا، مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ لَا مِنْ بَابِ السَّبِّ وَالتَّعْيِيرِ فَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ ضَعِيفٌ»^(٢).. اهـ.

وَقَالَ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَنَظَرَ فِي بَعْضِ نُكْتِ الْخِلَافِيِّينَ الْمُتَأَخِّرِينَ، الْعَارِيَةِ عَنِ مَأْخِذِ الْأَيْمَةِ وَفَقِهِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَعَدَّ نَفْسَهُ - لِغَرَابَةِ مَا أَتَى بِهِ - مِنْ رُؤُوسِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَعِنْدَ عُلَمَاءِ

(١) «شرح صحيح مسلم» (ج ١٢ ص ٢١٠)، ط. دار الفكر، بيروت.

(٢) «شرح رياض الصالحين» (ج ٧ ص ١٠)، ط. دار الوطن، الرياض، ط. الأولى.

الشريعة من أجهل الجهلاء، قد حرم أنفاس أهل الدين والعلم الفاجر،
ورضي مما هم عليه بإطلاق العلم المستدل المناظر^(١). اهـ.
فالتعالم من هذا الجنس مع ضعفهم في العلم فهو ادعاء كاذب
وتكلف ظاهر.

وقد ذم أهل العلم هذا الصنف من الناس وسخروا منه.
فويل لمن حملوا أوزار الناس يوم القيامة على ظهورهم ﴿آلَا سَاءَ
مَا يَزُورُونَ﴾ [النحل: ١٦].

فالجِرْصُ حِرْصَانٍ، حِرْصٌ فَاجِعٌ، وَحِرْصٌ نَافِعٌ.
فَأَمَّا النَّافِعُ فَحِرْصُ الْمَرْءِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْجِرْصُ فَالْفَاجِعُ
فَحِرْصُ الْمَرْءِ عَلَى الدُّنْيَا.
فَالْحِرْصُ عَلَى الدُّنْيَا مُعَذِّبٌ صَاحِبُهُ، مَشْغُولٌ لَا يُسْرُ وَلَا يَلْدُ
بِحَمِيهِ لَشُغْلِهِ، فَلَا يَفْرُغُ مِنْ مَحَبَةِ الدُّنْيَا لِأَخْرَجَتْهُ لِأَنْفَاتِهِ لِمَا يَفْنَى،
وَعَقْلِيهِ عَمَّا يَدُومُ وَيَبْقَى^(٢).
قَالَ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (اتَّقُوا السَّحَّارَةَ، فَإِنَّهَا تَسْحَرُ قُلُوبَ
الْعُلَمَاءِ)^(٣)، يَعْنِي الدُّنْيَا.

(١) «خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول» (ص ٩٤)، ط. دار السلف،
الرياض، ط. الأولى.

(٢) انظر: شرح حديث: «ما ذئبان جائعان...» (ص ١٤)، ط. الدار السلفية،
الكويت، ط. الثانية.

(٣) أثر حسن.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (ص ٢٤)، ط. مكتبة القرآن، القاهرة،
مصر، وأبو نعيم في «الحلية» (ج ٢ ص ٣٦٤)، ط. دار الكتاب العربي،
بيروت. من طريق علي بن مسلم نا سيار بن حاتم نا جعفر بن سليمان قال:
سمعت مالك به. قلت: وهذا سنده حسن.

وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلَيْنِ قَالَا لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: (يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمَرْنَا. قَالَ: «إِنَّا لَا نُؤَلِّي أَمْرَنَا هَذَا مَنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ»^(١)).

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحِرْصَ عَلَى الشَّرَفِ يَسْتَلْزِمُ ضَرَرًا عَظِيمًا قَبْلَ وَقُوعِهِ فِي السَّعْيِ فِي أَسْبَابِهِ، وَبَعْدَ وَقُوعِهِ بِالْحِرْصِ الْعَظِيمِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ صَاحِبُ الْوِلَايَةِ مِنَ الظُّلْمِ وَالتَّكْبِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاسِدِ^(٢).

قَالَ النَّوَوِيُّ رحمته الله: (قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْحِكْمَةُ فِي أَنَّهُ لَا يُؤَلَّى مَنْ سَأَلَ الْوِلَايَةَ أَنَّهُ يُؤَكَلُ إِلَيْهَا، وَلَا تَكُونُ مَعَهُ إِعَانَةً - كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ السَّابِقِ - وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مَعَهُ إِعَانَةً لَمْ يَكُنْ كُفْءًا، وَلَا يُؤَلَّى غَيْرُ الْكُفْءِ، وَلَآنَ فِيهِ تَهْمَةٌ لِلطَّالِبِ وَالْحَرِيصِ)^(٣) اهـ.

قُلْتُ: الْحِرْصُ مَفْسَدَةٌ لِلدِّينِ وَالْمُرُوءَةِ.

يَا إِخْوَتَاهُ لَا تَغْبِطُوا حَرِيصًا عَلَى ثَرْوَتِهِ وَسِعَتِهِ فِي مَكْسَبٍ وَلَا مَالٍ، وَانظُرُوا لَهُ بِعَيْنِ الْمُقْتِ لَهُ فِي اشْتِغَالِهِ الْيَوْمَ بِمَا يُرِيدُهُ غَدًا فِي الْمَعَادِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ حُبَّ الْمَالِ وَالرِّيَاسَةِ وَالْحِرْصَ عَلَيْهَا يُفْسِدُ دِينَ الْمَرْءِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ كَمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ١٣ ص ١٢٥)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ومسلم في «صحيحه» (ج ٣ ص ١٤٥٦)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى.

(٢) انظر: شرح حديث: «ما ذئبان جائعان...» (ص ٢٣)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الثانية.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (ج ١٢ ص ٢٠٧)، ط. دار الفكر، بيروت.

وَأَضْلُ مَحَبَّةِ الْمَالِ وَالشَّرَفِ، حُبُّ الدُّنْيَا، وَأَضْلُ حُبِّ الدُّنْيَا اتِّبَاعُ
الْهَوَىٰ.

فَمَنْ اتَّبَعَ الْهَوَىٰ الرَّغْبَةَ فِي الدُّنْيَا، وَمِنَ الرَّغْبَةِ فِيهَا حُبُّ الْمَالِ
وَالشَّرَفِ، وَمِنْ حُبِّ الْمَالِ وَالشَّرَفِ اسْتِحْلَالُ الْمَحَارِمِ.

فَإِنَّهُ حُبٌّ يَحْمِلُ الْمَالَ وَالشَّرَفَ عَلَى الرَّغْبَةِ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا
تَحْصُلُ الرَّغْبَةُ فِي الدُّنْيَا مِنْ اتِّبَاعِ الْهَوَىٰ، لِأَنَّ الْهَوَىٰ دَاعٍ إِلَى الرَّغْبَةِ فِي
الدُّنْيَا، وَحُبُّ الْمَالِ وَالشَّرَفِ فِيهَا، وَالتَّقْوَىٰ تَمْنَعُ مِنْ اتِّبَاعِ الْهَوَىٰ،
وَتَرُدُّعٌ عَنِ حُبِّ الدُّنْيَا^(١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ ۖ ﴿٣٧﴾ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ الْجَعِيمَ هِيَ
الْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ
الْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النازعات: ٣٧ - ٤١].

النَّوْعُ الثَّانِي: مَنْ يَطْلُبُ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالزُّهْدِ الرُّتَاسَةَ عَلَى
الْخَلْقِ، وَالتَّعَاطُفَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ يَنْقَادَ الْخَلْقُ، وَيَخْضَعُوا لَهُ، وَيَضْرِبُوا
وُجُوهُهُمْ إِلَيْهِ، وَأَنْ يُظْهِرَ لِلنَّاسِ زِيَادَةَ عِلْمِهِ عَلَى الْعُلَمَاءِ لِيَعْلَمُوا بِهِ عَلَيْهِمْ
وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا مَوْعِدُهُ النَّارُ، لِأَنَّ قَصْدَ التَّكْبِيرِ عَلَى الْخَلْقِ مُحَرِّمٌ فِي
نَفْسِهِ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ آلَةَ الْآخِرَةِ كَانَ أَقْبَحَ وَأَفْحَشَ مِنْ أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِيهِ
آلَاتِ الدُّنْيَا مِنَ الْمَالِ وَالسُّلْطَانِ^(٢).

(١) انظر: شرح حديث: «ما ذئبان جائعان...» (ص ٥٧)، ط. الدار السلفية،
الكويت، ط. الثانية.

(٢) انظر: شرح حديث: «ما ذئبان جائعان...» (ص ٢١ - ٣٨)، ط. الدار
السلفية، الكويت، ط. الثانية.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ أَوَّلَ الْخَلْقِ تُسَعَّرُ بِهِمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةَ... مِنْهُمْ الْعَالِمُ الَّذِي تَعَلَّمَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: قَارِئٌ، وَأَنَّهُ يُقَالَ لَهُ: قَدْ قِيلَ ذَلِكَ، وَأُمِرَ بِهِ، فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّىٰ أُلْقِيَ فِي النَّارِ»^(١).

قُلْتُ: فَعَاقَبَهُ عَلَىٰ فِعْلِهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لِعَبْرِ اللَّهِ وَأَدْخَلَهُ النَّارَ مَعَ أَنَّهُ عَالِمٌ، وَهَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَىٰ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الرِّبَاءِ وَشِدَّةِ عُقُوبَتِهِ، وَعَلَىٰ الْحَثِّ عَلَىٰ وُجُوبِ الْإِخْلَاصِ فِي الْأَعْمَالِ^(٢).

وَمِنْ هُنَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ الْمُدَارَاةِ وَالْمُدَاهَنَةِ: فَالْمُدَارَاةُ: هِيَ الرَّفْقُ بِالْجَاهِلِ فِي التَّعْلِيمِ، وَبِالْفَاسِقِ فِي النَّهْيِ عَنِ فِعْلِهِ، وَتَرْكُ الْإِغْلَاطِ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يَظْهَرُ مَا هُوَ فِيهِ، وَالْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِلُطْفِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا اخْتَبَجَ إِلَىٰ تَأْلُفِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالْمُدَاهَنَةُ: مِنَ الدَّهَانِ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَىٰ الشَّيْءِ، وَيَسْتَرُ بَاطِنَهُ.

وَفَسَّرَهَا الْعُلَمَاءُ: بِأَنَّهَا مُعَاشَرَةُ الْفَاسِقِ، وَإِظْهَارُ الرُّضَىٰ بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارِ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج ٣ ص ١٥١٤)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى. وأحمد في «المسند» (ج ٢ ص ٣٢٢)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت. والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ١٠٤)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الأولى، والحاكم في «المستدرک» (ج ١ ص ٤١٩)، ط. دار المعرفة، بيروت).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (ج ١٣ ص ٥٠)، ط. دار الفكر، بيروت.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الْمُدَارَاةُ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهِيَ خَفْضُ الْجَنَاحِ لِلنَّاسِ، وَلِينُ الْكَلِمَةِ، وَتَرْكُ الْإِغْلَاطِ لَهُمْ فِي الْقَوْلِ، وَذَلِكَ مِنْ أَقْوَى أَسْبَابِ الْأَلْفَةِ، وَظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُدَارَاةَ هِيَ الْمُدَاهَنَةُ فَعَلِظَ.

لَأَنَّ الْمُدَارَاةَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا، وَالْمُدَاهَنَةُ مُحَرَّمَةٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُدَاهَنَةِ مِنَ الدَّهَانِ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى الشَّيْءِ، وَيَسْتُرُ بَاطِنَهُ، وَقَسَرَهَا الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهَا مَعَاشِرَةُ الْفَاسِقِ، وَإِظْهَارُ الرِّضَى بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ عَلَيْهِ، وَالْمُدَارَاةُ: هِيَ الرِّفْقُ بِالْجَاهِلِ فِي التَّعْلِيمِ، وَبِالْفَاسِقِ فِي النَّهْيِ عَنِ فَعْلِهِ، وَتَرْكُ الْإِغْلَاطِ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يُظْهَرُ مَا هُوَ فِيهِ، وَالْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِلُطْفِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا اخْتِيجَ إِلَى تَأْلُفِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ^(١). اهـ.

وَقَالَ ابْنُ حَبْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (بَابُ الْمُدَارَاةِ بَيْنَ النَّاسِ، هُوَ بَعْضُ هَمْزٍ، وَأَصْلُهُ الْهَمْزُ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمُدَافَعَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الدَّفْعُ بِرِفْقٍ)^(٢). اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ حَفِظَهُ اللَّهُ: (الْمُدَارَاةُ لَا الْمُدَاهَنَةُ: الْمُدَاهَنَةُ خُلُقٌ مُنْحَطٌّ، أَمَّا الْمُدَارَاةُ فَلَا، لَكِنْ لَا تَخْلُطُ بَيْنَهُمَا فَتَحْمِلُكَ الْمُدَاهَنَةُ إِلَى حَضَارِ النَّفَاقِ مُجَاهِرَةً، وَالْمُدَاهَنَةُ: هِيَ الَّتِي تَمَسُّ دِينَكَ)^(٣). اهـ.

فَالْمُدَارَاةُ: لِينٌ وَسُهُولَةٌ فِي الْمُعَامَلَةِ.

(١) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (ج ١٠ ص ٥٢٨)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٢) وانظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (ج ٦ ص ٣٠٨)، ط. دار الجليل، ط. الأولى، و«معجم تهذيب اللغة» للأزهري (ج ٢ ص ١٢٤٦ و ١٢٤٧)، ط. دار المعرفة، بيروت، ط. الأولى، و«المصباح المنير» للفيومي (ص ٢٠٢)، ط. المكتبة العلمية، بيروت.

(٣) «حلية طالب العلم» (ص ٥٤).

والمُدَاهَنَةُ: كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ اللَّعْنَةُ عَلَى الصَّحِيحِ .
لَكِنْ افْتَرَقَا فِي الْبَاعِثِ عَلَى السُّهُولَةِ وَاللَّيْنِ فِي الْمُعَامَلَةِ .
فَمَنْ كَانَ الْبَاعِثُ لَهُ عَلَيْهَا: تَوْخِي الْمَضْلِحَةِ، وَمُرَاعَاةَ أَحْوَالِ مَنْ
يُعَامِلُهُمْ، فَذَلِكَ مُدَارَاةٌ .

وَمَنْ كَانَ الْبَاعِثُ لَهُ عَلَى السُّهُولَةِ وَاللَّيْنِ: تَقْدِيمَ الدُّنْيَا عَلَى
الدِّينِ، وَالْمُحَافَظَةَ عَلَى حَظِّ نَفْسِهِ وَشَهَوَاتِهَا، فَذَلِكَ مُدَاهَنَةٌ .
قَالَ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَالْمُدَارَاةُ: فِعْلٌ قَدْ نَدَبَ اللَّهُ الْعِبَادَ
إِلَيْهِ، وَرَضِيَ بِهَا، وَالْمُدَاهَنَةُ: مِنْهُي عَنْهَا، مُذْمُومَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ .
فِكِلَاهُمَا مُسْتَعْمَلٌ فِيهِ الرَّفْقُ وَالتَّلَطُّفُ، وَإِنَّمَا افْتَرَقَا لِلْبَاطِنِ . . .
فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُدَارَاةِ وَالْمُدَاهَنَةِ:

أَنَّ الْمُدَارَاةَ: أَنْ تَسْكُتَ عَلَيْهِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمُنْكَرِ إِبْقَاءَ عَلَى دِينِكَ
وَدِينِهِ^(١) حَتَّى لَا يَزْدَادَ - أَيِ الْمُنْكَرِ - فَهَذَا مِنْ أَجْلِ اللَّهِ ﷻ .
وَالْمُدَاهَنَةُ: أَنْ تَسْكُتَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمُنْكَرِ إِبْقَاءَ عَلَى دُنْيَاكَ، وَجَاهِكَ
وَقَدْرِكَ وَأَحْوَالِ نَفْسِكَ . . .)^(٢) . هـ .
وَقَالَ الْأَجْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الْمُدَارَاةُ يُثَابُ عَلَيْهَا الْعَاقِلُ، وَيَكُونُ مَحْمُوداً
بِهَا عِنْدَ اللَّهِ ﷻ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ ﷻ .

(١) يعني صاحب المنكر لأنه قد ركب هواه، واستمر في ذلك، فإذا أراد أن ينكر
عليه خاف على نفسه المنكر أو على «عوته الصحيحة» . . . أو خاف أن لا
يقبل منه صاحب المنكر فينفر عنه ولا ينجح فيه، فيزيد في المنكر والفساد،
لأن النفس لجوجة، وليس كل وقت تقبل الموعظة . . . فيصبر عليه في وقت
يقبل منه . . . والله ولي التوفيق .

(٢) «الفروق ومنع الترادف» (ص ٦٨)، ط . دار النهار، مصر .

وَهُوَ الَّذِي يُدَارِي جَمِيعَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُمْ وَمِنْ
مُعَاشَرَتِهِمْ، لَا يُبَالِي مَا نَقَصَ مِنْ دُنْيَاهُ، وَمَا انْهَيْتَكَ بِهِ مِنْ عَرْضِهِ بَعْدَ
أَنْ يَسْلَمَ دِينَهُ، فَهَذَا رَجُلٌ كَرِيمٌ غَرِيبٌ فِي زَمَانِهِ.

وَالْمُدَاهِنُ: فَهُوَ الَّذِي لَا يُبَالِي مَا نَقَصَ مِنْ دِينِهِ إِذَا سَلِمَتْ لَهُ
دُنْيَاهُ، قَدْ هَانَ عَلَيْهِ ذَهَابُ دِينِهِ، وَانْتِهَاكَ عَرْضِهِ بَعْدَ أَنْ تَسْلَمَ لَهُ دُنْيَاهُ،
فَهَذَا فِعْلٌ مَغْرُورٍ.

فَإِذَا عَارَضَهُ الْعَاقِلُ فَقَالَ: هَذَا لَا يَجُوزُ لَكَ فِعْلُهُ.

قَالَ: نُدَارِي، فَيُكْسِبُوا الْمُدَاهِنَةَ الْمُحَرَّمَةَ اسْمَ الْمُدَارَاةِ، وَهَذَا
عَلَطٌ كَبِيرٌ مِنْ قَائِلِهِ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ^(١). اهـ.

قُلْتُ: فَيَتَضَمَّنُ اللَّيْنُ وَالرَّفْقُ مَعَ الْحُكَّامِ... لِيَنَّ الْجَانِبِ...
وَحُسْنَ الْخُلُقِ... وَتَأْلِيفَ الْقُلُوبِ... وَعَدَمَ الْإِسْرَاعِ بِالْعَضْبِ
وَالتَّعْنِيفِ إِذَا بَدَرَ مِنْهُمْ حَطَأً... وَلَطَافَةَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ... كُلُّ ذَلِكَ مِنْ
الْمُدَارَاةِ الشَّرْعِيَّةِ^(٢).

وَقَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَا بُدَّ أَنْ
تَعْرِفَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُدَاهِنَةِ وَالْمُدَارَاةِ:
الْمُدَاهِنَةُ: أَنْ يَرْضَى الْإِنْسَانُ بِمَا عَلَيْهِ قَبِيلُهُ، كَأَنْ يَقُولَ: لَكُمْ
دِينُكُمْ وَلِي دِينٌ، وَيَتْرُكُهُمْ.

(١) «الغرباء» (ص ٧٩)، ط. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط. الأولى.

(٢) قلت: ومداراة أهل العلم للحكام لم يدركها دعاة السياسة، فنالوا منهم بسبب
جهلهم بالدين ومقاصده، فيرى هؤلاء بزعمهم بأن أهل العلم ساكتون عن
بعض المحرمات في الحاكم... وهم قد نصحوه سراً، ولم يعلنوا ذلك، بل
لكونهم قد اندفعوا بسعيهم مع الحاكم إلى ما هو أعظم منه، ورأوا بأنه لا يتم
لهم ذلك إلا بعدم التشدد فيما هو دونه للمصلحة الشرعية فافهم هذا ترشد.

وَأَمَّا الْمُدَارَاةُ: فَهُوَ أَنْ يَغْزِمَ فِي قَلْبِهِ عَلَى الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ يُدَارِيهِ
فَيَتَأَلَّفُهُ تَارَةً، وَيُؤَجِّلُ الْكَلَامَ تَارَةً أُخْرَى، وَهَكَذَا حَتَّى تَتَحَقَّقَ الْمَضْلَعَةُ.
فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُدَارَاةِ وَالْمُدَاهَنَةِ، أَنَّ الْمُدَارَاةَ يُرَادُ بِهَا الْإِضْلَاحُ
لَكِنْ عَلَى وَجْهِ الْحِكْمَةِ، وَالتَّدرُّجِ فِي الْأُمُورِ.
وَأَمَّا الْمُدَاهَنَةُ، فَإِنَّهَا الْمُوَافَقَةُ، وَلِهَذَا جَاءَتْ بِلَفْظِ الدُّهْنِ، لِأَنَّ
الدُّهْنَ يُسَهِّلُ الْأُمُورَ^(١). اهـ.
وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّاجُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الْمُدَاهِنُ وَالْمُدَاهِنُ: الْكَذَّابُ
الْمُنَافِقُ)^(٢). اهـ.

(١) «شرح حلية طالب العلم» (ص ١٩٩)، ط. مكتب دار البصيرة، الإسكندرية، ط. الأولى.

(٢) انظر: «معجم تهذيب اللغة» للأزهري: (ج ٢ ص ١٢٤٧)، ط. دار المعرفة، بيروت، ط. الأولى.